حاييم زيخرمان*

المجتمع الحريديّ والجهاز القضائيّ في إسرائيل

أ. مقدّمة

ينقسم المجتمع الإسرائيليّ إلى عدّة مجموعات لكلّ واحدة منها جدول أعمال منفصل وأيديولوجيات مختلفة. ثمّة مجموعتا أقليّة مهمتان على نحو خاص، وهما: المجموعة السكانيّة الحريديّة، التي تشكّل ١٣٪ من سكّان إسرائيل، والمجموعة السكانيّة العربيّة التي تشكّل ٢١٪ منها. تستعين كلّ واحدة من هذه المجموعات بمؤسّسة مختلفة من أجل تحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه من احتياجات المجموعة، وهذا ما سأتوسّع به في هذا المقال. ففي حين يحقّق المجتمع الحريديّ الحدّ الأقصى من قوته في الحقل السياسيّ، من خلال الانضمام إلى أحزاب الائتلاف والحكومات المختلفة، تستعين المجموعة العربيّة بأدوات القضاء العامّ لتوازِن بذلك ضعفها السياسيّ.

القوّة السياسيّة لهاتين المجموعتين متشابهة، وتنعكس بـ ١٣٪ تقريبًا من أعضاء الكنيست لكلّ واحدة منهما (١٥ مقعدًا للقائمة المشتركة و١٦ مقعدًا لأحزاب «شاس» و«يهدوت هتوراة» في الكنيست الـ ٢٣). تحوّلت الأحزاب الحريديّة منذ السبعينيات وصعود الليكود إلى سدّة الحكم، إلى شريكة طبيعيّة في الائتلافات المختلفة. بالمقابل، بقي النوّاب العرب قابعين في المعارضة. إلّا أنّ الصورة معاكسة في ما يتعلّق بالمحاكم. ففي حين يمتنع الحريديم، بشكل ثابت، عن التوجّه إلى محكمة العدل العليا ويعبّرون عن ثقة متدنيّة بها بلغت ٦٪ فقط،[١] يُكثر السكّان العرب، بشكل نسبيّ، من إدارة

* محاضر في قسم الحقوق، الكليّة الأكاديميّة أونو.

يسعى هذا المقال إلى فحص العلاقة المتشكّكة بين السكّان الحريديم ومحكمة العدل العليا، والتي يعود مصدرها إلى المواجهة الثقافيّة مع المحكمة العليا، النابعة من تأويل الحريديم لقرارات المحكمة في قضايا الدين والدولة بأنّها تسعى لأن تعيق تقدّمهم.

إجراءات قضائيّة في المحكمة العليا من خلال الالتماسات العموميّة المختلفة. ينعكس هذا الأمر في نسب الثقة المرتفعة التي يعبّر عنها الجمهور العربيّ تجاه المحكمة العليا. يقدّم مؤشّر الديمقراطيّة الإسرائيليّة لسنة ٢٠١٩ معطيات مفاجئة: المؤسّسة التي يمنحها السكّان العرب أعلى درجة من الثقة هي المحكمة العليا، التي حازت على ٥٦٪[٢] (في حين حصلت كلّ المؤسسات الأخرى على ٤٠٪ وأقلّ). عمليًا، نسب الثقة التي يمنحها السكّان العرب للمحكمة العليا أعلى بدرجة واحدة من نسبة الثقة التي يمحنها السكّان اليهود (٥٥٪ مقابل ٥٦٪).[٣]

يسعى هذا المقال إلى فحص العلاقة المتشكِّكة بين السكّان الحريديم ومحكمة العدل العليا، والتي يعود مصدرها إلى المواجهة الثقافيّة مع المحكمة العليا، النابعة من تأويل الحريديم لقرارات المحكمة في قضايا الدين والدولة بأنّها تسعى لأن تعيق تقدّمهم.

كما سأستعرض لاحقًا في هذا المقال، كانت المظاهرات الوحيدة التي نظّمتها القيادة الحريديّة في العقود الأخيرة، والتي شارك في كل واحدة منها مئات الآلاف، ضد الجهاز القضائيّ وقراراته. كذلك، انعكس انعدام الثقة أيضًا في غياب حضور حريديّ في الجهاز القضائيّ على مختلف أذرعه (باستثناء المحاكم الدينيّة اليهوديّة). هذا في مقابل القضاة العرب الكثيرين في مختلف الدوائر القضائيّة، بما في ذلك المحكمة العليا، ومؤخرًا حتّى نائب رئيس المحكمة العليا.

يحمل غياب الحريديم عن السلطة القضائيّة، مقابل حضورهم الملموس في السلطتين الأخريين – التشريعيّة والتنفيذيّة – معنى مضاعفًا: تشكيل أساس انعدام الثقة المذكور، ونزع الشرعيّة عن القلائل الساعين للاندماج في الجهاز.

تملك المواجهة التي ستوصف في القسم الأول من هذا المقال تأثيرًا مباشرًا على السلوك الحريديّ في الحيّز الإسرائيليّ. في ظل انعدام الثقة في السلطة القضائيّة – إحدى السلطات المركزيّة الثلاث – يجد المجتمع الحريديّ صعوبة في تبنّي أنماط انصياع عبر تذويت قواعد اللعبة الديمقراطيّة. الانصياع للقانون عند الحريديم هو اضطرار خارجيّ نابع من الخشية من العقوبات. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي انعدام الثقة وتطوير مؤسّسات موازية إلى إخلال في استقرار السلطة القضائيّة وضعضعة في مكانتها في المجتمع الإسرائيليّ بشكل عامّ.

يسعى الجزء الثاني من المقال إلى عرض التحوّلات الجارية داخل المجتمع الحريديّ في هذا السياق في العقد الأخير. تدفع ثورة التعليم الأكاديميّ، التي يمرّ بها الحريديم، آلاف الشباب والشابات الحريديم إلى كلية الحقوق. مئات المحامين المتدربين الحريديم يتمّ تأهيلهم كلّ سنة، ويندمجون في العمل الذي يشمل ترافعًا يوميًا في المحاكم. يسعى المقال للادعاء بأنّ دخول الشباب الحريديم إلى عالم القضاء الإسرائيليّ سيُحدث تغييرًا حقيقيًّا في الموقف الحريديّ العامّ من الجهاز القضائيّ. في إطار هذا التغيير، يمكن الإشارة إلى التعاون المتزايد بين السكّان الحريديم والجهاز القضائيّ، وفي المدى المنظور يمكن توقّع ازدياد الثقة الحريديّة بالجهاز القضائيّ الإسرائيليّ.

ب. المواجهة الثقافيّة: الحريديم ومحكمة العدل العليا

تتّسم علاقات الحريديم والمحكمة العليا بأزمة صعبة متواصلة منذ عقود. بحسب الحريديم، فإنّ المحكمة العليا– بما في ذلك قضاتها المتديّنون – اتّبعت في قراراتها خطًا ليبراليًا ضعضع تسوية الوضع القائم بشكل مُنّسق. ينعكس الخلاف بين الحريديم ومحكمة العدل العليا في ثلاثة جوانب مركزيّة:

تتّسم علاقات الحريديم والمحكمة العليا بأزمة صعبة متواصلة منذ عقود. بحسب الحريديم، فإنّ المحكمة العليا- بما في ذلك قضاتها المتديّنون - اتّبعت في قراراتها خطًا ليبراليًا ضعضع تسوية الوضع القائم بشكل مُتّسق.

ضعضعة زاحفة للطابع اليهوديّ–الدينيّ للدولة: جزء من قرارات محكمة العدل العليا مسّت الطابع اليهوديّ للدولة، بما كان يبدو مثل تغيير بطيء للوضع القائم (الستاتوس كوو) في إسرائيل. هكذا مثلا كانت القرارات التي مكّنت من تشغيل المراكز التجاريّة يوم السبت ومسّت بمكانة يوم السبت كيوم راحة، والاعتراف في إسرائيل بالزواج المدنيّ الذي عقد خارجها، قرارات متكرّرة حول سؤال «من هو اليهوديّ» والتي وسّعت الفجوة بين تعريف الشريعة والتعريف القضائيّ في مسألة الهويّة اليهوديّة، والاعتراف المحدود بمكانة التيارات غير الأرثوذكسيّة في إسرائيل.[٤]

بدأ الصراع على الوضع القائم في إسرائيل قبل قيام الدولة، مع الطلبات التي وضعها زعماء الحريديم أمام قيادات الدولة الآخذة بالتشكّل، كشرط لعدم معارضتهم لقيام الدولة؛ هذه الطلبات، التي أدّت إلى «رسالة الوضع القائم» المشهورة التي أرسلها بن غوريون إلى قيادات الحريديم عام ١٩٤٧. وعلى الرغم من أن الرسالة تطرّقت بشكل ضعيف وجزئيّ فقط للقضايا الأربع في مواضيع: السبت، الأحوال الشخصيّة، الكوشر والتربيّة الحريديّة، إلّا أنّ الصراع على الطابع العموميّ لدولة إسرائيل في هذه المواضيع، ومواضيع أخرى، كانت الأكثر توترًا في العقود الأولى للدولة.[٥] شهد الصراع صعودًا وهبوطًا، وفي أغلب الحالات لم يحقق الحريديم انتصارات في تلك السنوات، ومع ذلك، حمل الصراع طابعًا اجتماعيًا سياسيًا وبدا أنّ قضية الوضع القائم ستُسوّى في المجال العموميّ.

في قراراتها المتعلّقة بقضايا الدين والدولة، حسمت محكمة العدل العليا إحدى أهمّ الخلافات في دولة إسرائيل؛ أي أنّ ذلك الحسم كان في المساحة التي لا يشارك فيها الحريديم. كانت التسوية على المستوى السياسيّ أو الاجتماعيّ ستُعتبر شرعيّة لأنّها اعتبرت لعبة منصفة. بينما اُعتبر استخدام المحكمة، صاحبة الرؤية العلمانيّة الليبراليّة، كوسيلة لتغيير الوضع القائم عن طريق الحسم، كلعبة غير منصفة، بحيث حسمت المحكمة، بحسب رؤيتها، عبر «تحييد» القوة السياسيّة الحريديّة والالتفاف على الصراع الاجتماعيّ. في نظر الحريديم، لا توجد شرعية للانتقال من التسوية الاجتماعيّة–السياسيّة إلى التسويّة القضائيّة.

ضعضعة مكانة المؤسّسات الدينيّة: لم تؤثّر قرارات محكمة العدل العليا على تغيير الوضع القائم فقط، بل أضعفت بشكل متّسق المؤسّسات الدينيّة الرسميّة. ففيما يتعلّق، مثلاً، بالمحاكم الدينيّة، لم تمنع حقيقة تأسيس تلك المحاكم قبل قيام الدولة المحكمة العليا من إخضاعها لسلطتها حتّى على المستوى الموضوعيّ.[٦] بعد ذلك بعدّة سنوات، قرّرت المحكمة العليا أنّه لا توجد للمحاكم الدينيّة صلاحية لأن تكون مُحَكَّمة في شؤون النفقة، وبذلك أوقفت التقاليد التي كانت متّبعة في المحاكم حتّى في فترة ما قبل قيام الدولة.

أضيف إلى ذلك قرارات المحكمة التي أضعفت من قوّة الحاخاميّة الكبرى وحاخامات المدن، عبر التدخّل في جوهر التبريرات ذات الصلة لمنح شهادة «كوشر»، والقرارات التي تدخّلت في تركيبة المجالس الدينيّة، من خلال تحديد أنّه يجب شمل نساء ومندوبي حركات غير أرثوذكسيّة كأعضاء في المجلس. ومن أجل إحباط القرار بضمّ هؤلاء المندوبين، رفض المجلس الدينيّ في القدس عقد اجتماع له مدّة طويلة، لكنّ ذلك كان احتجاجًا رمزيًا فقط، إذ لم يكن بوسعها تغيير الأحكام القضائيّة. في حالات أخرى، تدخّلت محكمة العدل العليا بإجراءات الدفن، بعد أنّ أجبرت شركة «كديشا» أن تمنح أقارب أحد الموتى الحق بأن يحفروا على شاهد قبره تاريخًا أجنبيًا، على عكس الإجراء المتبع حتى ذلك الحين.

على الرغم من أنّ الحريديم لا يرون بأنّ للمؤسسات الدينيّة الرسميّة قيمة خاصة، ومن أنّهم يفضلّون المؤسّسات الأهليّة–المجتمعيّة، مثل الجهات الخاصة المسؤولة عن منح تصاريح الكوشر، إلّا أنّ مسّ محكمة العدل العليا بهذه المؤسّسات عزّز الادعاء بأنّ هذه المحكمة تسعى للالتفاف على سيرورات

تتفق محكمة العدل العليا التي تتناول، بين الفينة والأخرى، سؤال قانونيّة السياسة الحكوميّة تجاه المجتمع الحريديّ، مع الموقف الذي بحسبه يجب السعي لتغيير التسويات القائمة. وذلك من خلال قرارات تناولت توزيع موارد ماليّة، أو من خلال قرارات عملت على جوانب متعلّقة بنمط الحياة الحريديّ.

التسوية الاجتماعيّة ولاستخدام أدوات الحسم بهدف فرض أجندة اجتماعيّة في دولة إسرائيل.

القرارات القضائيّة التي مسّت بالجمهور الحريديّ ذاته: بدأ منذ السبعينيات، تغيير تدريجيّ في أيديولوجيا الحريديم. قاد الحاخام إليعازر شاخ، الذي كان القائد الحريديّ الأبرز في تلك الفترة، خطًا متشنجًا يدعو إلى العزلة وتأسيس مجتمع الدراسين الحريديّ.[٧] بدءًا من عام ١٩٧٧ ودخول الأحزاب الحريديّة للائتلاف، خضعت حكومة إسرائيل لسيرورة انفصال الحريديم عن باقي السكّان. قوّت الحكومات مؤسّسات التعليم الحريديّة، أُزيل التقييد على عدد الرافضين للخدمة العسكريّة وزادت ميزانيات الحريديم بشكل دائم. والمفارقة أنّ الارتباط السياسيّ بين الحريديم والحكومة مكّن من الانفصال الاجتماعيّ للمجموعة السكانيّة الحريديّة عن باقي الشعب، مع السماح بالاحتكاك الدائم في الملعب السياسيّ، لكن من دون مشاركة فاعلة من الجمهور ذاته.[٨]

خطّطت الحكومة وأقامت، خلال الثمانينيات والتسعينيات، عددًا من البلدات الحريديّة المتجانسة، التي هدفت إلى دعم سيرورة الفصل واستيعاب كلّ المجموعة السكانيّة الحريديّة.[٩] انعزل الجمهور الحريديّ داخل مناطق جغرافيّة محدّدة، حيث تحيط الأحياء والبلدات الحريديّة ذاتها بـ «جدران من القداسة»، جدران افتراضية لها هدف مضاعف: أولًا، منع خروج الحريديم منها، وثانيًا منع دخول الثقافة الخارجيّة إلى داخل تلك الجيوب الحريديّة. هكذا، فرضت القيادة الحريديّة، بمساعدة الدولة، «التعليم الحاجز» الذي منع الاتصال بين أبناء المجتمع الحريديّ والآخرين.

إلّا أنّ المعطيات الديمغرافيّة، التي تظهر وزن المجتمع الحريديّ الآخذ بالتزايد بسرعة، تؤثّر على المجتمع الإسرائيليّ ككلّ. في الجيل الثالث للإسرائيليّة، يتوقع الجمهور الإسرائيليّ من المجتمع الحريديّ أن يُحدث تغييرًا حقيقيًا في نمط حياته الثقافيّ والمجتمعيّ، من خلال ثلاثة تغييرات أساسيّة: التغيير الأول، توسيع الآفاق والمعرفة العامّة، وفي مرحلة لاحقة التعليم المهنيّ. التغيير الثاني، المشاركة في العبء الأمنيّ من خلال الخدمة العسكريّة أو المدنيّة. التغيير الثالث، الاندماج في دائرة التشغيل الإسرائيليّة ودفع الضرائب المباشرة للخزينة العامّة، عبر تحديد أهداف قابلة للقياس لزيادة عدد المندمجين. انعكس هذا المطلب من الحريديم، الذي يدعوهم إلى تغيير نمط حياتهم والبدء بالاندماج في الحيّز الإسرائيليّ، في الحكومة الـ ٣٣ مع إخراج الأحزاب الحريديّة من الائتلاف، واتخاذ مجموعة من القرارات الاقتصاديّة وغير الاقتصاديّة الهادفة إلى تعزيز إمكانية تحقيق التغييرات المذكورة، من خلال استخدام مطلب تشغيل الزوجين («استنفاد قدرة الدخل»)، كشرط للحصول على هبات اقتصاديّة.

وحتّى في هذه الحالة، يظهر بوضوح أنّ المحكمة العليا تُستخدم كوكيل تغيير مهم لمطلب التغيير الذي تصاعد في العقد الأخير. تتفق محكمة العدل العليا التي تتناول، بين الفينة والأخرى، سؤال قانونيّة السياسة الحكوميّة تجاه المجتمع الحريديّ، مع الموقف الذي بحسبه يجب السعي لتغيير التسويات القائمة. وذلك من خلال قرارات تناولت توزيع موارد ماليّة، أو من خلال قرارات عملت على جوانب متعلّقة بنمط الحياة الحريديّ. هكذا، مثلًا، قامت المحكمة العليا بإلغاء تسوية تأجيل الخدمة العسكريّة وطالبت مرّة تلو الأخرى بإيجاد تسويّة متساوية أكثر، تهدف إلى دفع الشباب الحريديّ نحو الخدمة العسكريّة أو المدنيّة. في فرصة أخرى، ألغت محكمة العدل العليا تسوية بشأن ضمان الدخل لـ «أقْرِخيم» (تلاميذ المدارس الدينيّة الشباب المتزوجون في السنوات الأولى بعد الزواج)، وصعّب بذلك على عائلات مجتمع الدارسين ذات الدخل الشحيح.[١٠] في عدد من الحالات، ألغت المحكمة الفصل الجندريّ المتّبع عند مجموعات معيّنة في المجتمع الحريديّ.[١١] مسألة أخرى وأكثر صعوبة، هي الخشية من تدخّل محكمة العدل العليا بشؤون التعليم الحريديّ، إن

الشعور الحريديّ هو أنّه كلما زادت القوّة السياسيّة الحريديّة، تشدّد الخطّ الناشط للمحكمة العليا بكلّ ما يتعلّق بقضايا الدين والدولة والحريديم، وهو اتجاه وصل ذروته خلال فترة رئاسة القاضي أهارون براك للمحكمة العليا.

كان ذلك بمضامين التعليم أو بطريقة قبول التلاميذ. تنبع الصعوبة الخاصة في قضية التعليم من أنّ الحديث لا يدور عن تدخل في العلاقة المباشرة بين الحريديم والدولة، بل بتدخل مباشر في علاقات الحريديم الداخليّة، بينهم وبين أنفسهم.

يمكن الاستنتاج من المذكور أعلاه أنّ محكمة العدل العليا كانت في طليعة التغييرات الاجتماعيّة في السياق الحريديّ. لكن هذه الصورة ليست دقيقة. فعلى مدى سنوات طوال امتنعت محكمة العدل العليا عن التدخّل وحاولت مرّة تلو الأخرى أن تعيد كرة الحسم إلى ملعب الجهات الحاكمة. هذا ما كان مثلًا في موضوع تجنيد تلاميذ المدارس الدينيّة، فقد مرّت سنين كثيرة بين الالتماس الذي قُدّم ضد قانون «طال» وإلغاء محكمة العدل العليا له بشكل فعليّ. خلال ذلك الوقت، طالبت المحكمة الدولة، مرّة تلو الأخرى، بأن تقوم بفعل نشط يمكّن من الاستغناء عن التدخّل القضائيّ. وهذا ما كان أيضًا في قرار المحكمة في قضية «يكتوئيلي» التي دارت حول مستحقات ضمان الدخل للـ «أفْرِخيم»، وهو قرار صدر بعد عشر سنين من تقديم الالتماس، وبعد محاولات متكرّرة للوصول إلى حلول متساوية بطرق مختلفة. مع ذلك، في نهاية الأمر، المحكمة العليا هي التي أدّت إلى التغييرات التي وُصِفت أعلاه.

وفي الوقت الذي كانت فيه الإنجازات السياسيّة ضد الحريديم مؤقتة، إذ اُشترطت عودتهم إلى الحكومة عام ٢٠١٥ بإلغاء كل القرارات السابقة التي مسّت بهم، كانت قرارات المحكمة، غالبًا، لا رجوع فيها. تمتّع الحريديم على المستوى السياسيّ، بقوّة كبيرة، أكبر بكثير من وزنهم الانتخابيّ، وحقّقوا بفضلها نجاحات كثيرة على مدى سنين طويلة في السلطتين، التشريعيّة (الكنيست) والتنفيذيّة (الحكومة)، عبر تمرير قرارات وقوانين مختلفة ارتبط جزء منها بالطابع اليهوديّ للدولة، والجزء الآخر بالجمهور الحريديّ نفسه. إلّا أنّ السلطة القضائيّة كانت الساحة السلطويّة التي لم تنجح فيها القوّة السياسيّة الحريديّة بالتأثير عليها. بل على العكس، الشعور الحريديّ هو أنّه كلما زادت القوّة السياسيّة الحريديّة، تشدّد الخطّ الناشط للمحكمة العليا بكلّ ما يتعلّق بقضايا الدين والدولة والحريديم، وهو اتجاه وصل ذروته خلال

حريديون في اشتباك مع الشرطة أثناء احتجاجات مناوئة للمحكمة العليا.

ثقة الحريديم في محكمة العدل العليا متدنية، إلى درجة أنّ الناشطين الحريديم امتنعوا، بشكل تقليديّ، عن الاستئناف أمامها حول مظالم متعلقة بالجمهور الحريديّ، لاعتقادهم أنّه لا يوجد أيّ احتمال فعليّ لقبول استئنافاتهم.

فترة رئاسة القاضي أهارون براك للمحكمة العليا. هكذا، مثلاً، صرّح عضو الكنيست الراحل أفراهام رفيتس عند تقاعد الرئيس براك: «لأول مرّة في هذا القرن يكون فيها إنسان لم يصف نفسه كمعادٍ للدين لكنّه تحوّل إلى العدو الأكبر لرؤية الوجود اليهوديّة... يمكن أن نلخّص ونقول بأنّه العدو رقم واحد لمفاهيمنا الأساسيّة كحلقة في السلسلة اليهوديّة الطويلة الأمد».[١٢]

هل اتبعت المحكمة العليا، عمدًا، خطًا قضائيًا صارمًا ضد الحريديم؟ لا يوجد إجماع حول هذا الأمر. تعتقد الغالبية الساحقة من الحريديم، وضمنها القيادة السياسيّة الحريديّة، أنّ المحكمة العليا معادية لهم في قراراتها. يدّعي الباحث في المجتمع الحريديّ، بنيامين بار أون أنّ «الحريديم يرون بالمحكمة العليا واحدة من أكثر الجهات التي تشكّل خطرًا على قيم اليهوديّة».[١٣] لكن، في نظر آخرين فإنّ المحكمة العليا لا تصدر أحكامًا استثنائيّة ضد الحريديم. هذا ما ادعاه براك بعد تقاعده من القضاء.[١٤] بحسب توجهه، لا تنبع قرارات المحكمة في السياق الحريديّ من مفاهيم أيديولوجيّة مختلفة، بل من الدور المؤسساتيّ للمحكمة في نقد السيرورات المُعْتَلَّة.

يفسّر من يعتقد بأنّ المحكمة تعبّر عن خطٍّ متشدّد ضد المجموعة السكانيّة الحريديّة رأيهم من خلال عدّة تفسيرات: الأول، أنّ المحكمة تشكّل كابحًا يوازن القوّة السياسيّة للحريديم. تشكّل الأحزاب الحريديّة غالبًا بيضة القبّان في الائتلافات، وتعمل كـ «مجموعة مصلحة» يمكنها تقريبًا تمرير كلّ قرار في البرلمان وفي الحكومة، رغم أنّها تمثّل مجموعة صغيرة من بين مجمل السكّان. لذلك، رفضت المحكمة أن تنظر إليهم كمجموعة أقليّة تستحق دفاعًا خاصًا، وسعت إلى لجم قوّتها بطريقة قضائيّة. مثلًا، كان هناك ادعاء بأنّ تأجيل الخدمة في الجيش يعكس تفاهمات سياسيّة تعود إلى الأيام الأولى للدولة، والتي احترمتها كلّ حكومات إسرائيل واحترمتها الكنيست أيضًا بدءًا من العام ٢٠٠٢. تدخّل محكمة العدل العليا في تسوية تأجيل الخدمة وإلغائها، يشكّل التفافًا على الثقافة الديمقراطيّة التوافقيّة في إسرائيل، من خلال فرض أجندة اجتماعيّة على المنظومة السياسيّة كلّها.[١٥]

تفسير آخر هو أنّ المحكمة تعكس مواقف ليبراليّة تطلّبت تغيير الوضع القائم والفصل بين الحيّز العامّ والحيّز الخاص. في هذا السياق، طُرح ادعاء بأنّ المحكمة تتخذ توجّهًا مبنيًا على مفهوم ليبراليّ للحيّز، بحسبها يجب التمييز بين الحيّز الخاصّ الذي يمكن فيه للفرد أن يفعل ما يشاء، وبين الحيّز العامّ، حيث لا تؤخذ بعين الاعتبار سمات عينيّة مثل الدين والثقافة. بحسب هذا الرأي، تستخدم المحكمة قوتّها الخاصة لفرض وجهة نظر ومفاهيم «الجمهور المتنوّر» على المجال العموميّ الإسرائيليّ، وذلك على الرغم من أنّ غالبية الشعب لا تدعم وجهة النظر هذه.

التفسير الثالث الممكن هو أنّ وجهة نظر المحكمة غير موجّهة ضد الحريديم تحديدًا، بل هي جزء من اتجاه أوسع ناتج عن الجيل الجديد والناشط الذي قاده رئيسا المحكمة العليا مئير شمغار ومن بعده القاضي براك. بحسب هذا المفهوم، منحت المحكمة نفسها دورًا جديدًا: «الراعي الروحيّ» الذي يحسم في الخلافات الأيديولوجيّة في المجتمع الإسرائيليّ.

ومهما كانت الإجابة، فإنّ ثقة الحريديم في محكمة العدل العليا متدنية، إلى درجة أنّ الناشطين الحريديم امتنعوا، بشكل تقليديّ، عن الاستئناف لمحكمة العدل العليا حول مظالم متعلقة بالجمهور الحريديّ، لاعتقادهم أنّه لا يوجد أيّ احتمال فعليّ لقبول استئنافاتهم. في غالبية الاستئنافات التي ناقشت قضايا اتصلت بشكل مباشر بالجمهور الحريديّ لم يطلب الحريديم الانضمام للدفاع عن أنفسهم، مفترضين أنّها «لعبة محسومة مسبقًا». هكذا، مثلاً، في الاستئنافات التي طالبت بإلغاء تسويات التجنيد، لم تحاول قيادة الجمهور الحريديّ الدفاع عن موقفها وطرحه أمام المحكمة. نتيجة ذلك أنيطت مهمة الدفاع عن القانون بالنيابة العامّة، التي من الممكن أنّها لم تفلح في أن تطرح أمام المحكمة الأيديولوجيا

الحريديّة في موضوع الضرورة الروحيّة لدراسة التوراة.

وصل الإحباط الحريديّ من قرارات المحكمة في قضايا الدين والدولة إلى نقطة الغليان الأولى عام ١٩٩٩، في فترة رئيس المحكمة أهرون براك. كان هذا على خلفية عدّة قرارات للمحكمة مسّت بالمجتمع الحريديّ.[١٦] في حينه، خرج الحريديم في مظاهرة ضخمة ضد المحكمة، وصل عدد المشاركين فيها بحسب تقديرات كثيرة إلى نصف مليون.[١٧] لم تقتصر قوّة المظاهرة على عدد المشاركين، بل بتجميع صفوف الحريديم ضد من – برأيهم – يسعى لتقييدهم. وضد الشعار المشهور «كل شيء خاضع للمحكمة» الذي نُسب لرئيس المحكمة العليا حينها، حمل المتظاهرون مناشير كتب عليها «توراة إسرائيل غير خاضعة للمحكمة».

نقطة غليان أخرى بين المحكمة العليا والسكان الحريديم كانت في عام ٢٠١٠ حول قضية عمنوئيل.[١٨] كان الادعاء في الالتماس الذي قدّم للمحكمة أنّه في مدينة عمنوئيل هناك فصل على خلفية طائفيّة بين تلميذات المدارس الحريديّة، بحيث انقسمت المدرسة إلى تلميذات إشكنازيات يدرسن بما سُميّ «الفرع الحسيديّ» من جهة، وتلميذات شرقيّات يدرسن بما سُميّ «الفرع العامّ». أمرت محكمة العدل العليا بإلغاء الفصل ودمج الفرعين في مؤسّسة تعليميّة واحدة تتعلّم فيه التلميذات من مختلف القطاعات.

اعتبر الحريديم هذا القرار تدخّلًا فظًّا في نمط الحياة الحريديّ ومسًّا في أغلى ما لديهم – تربية الأولاد، ورفضوا قبول قرار المحكمة. وعندما أمرت وزارة التربية والتعليم دمج الطلاب، قرّر أهالي الطالبات الإشكنازيات عدم إرسال بناتهم للمدرسة وقوّضوا بذلك قرار المحكمة بدمج المؤسستين. نظر إدموند ليفي، القاضي المتمرّس بالمحكمة العليا، وهو متديّن وشرقيّ أيضًا، إلى رفض الإشكنازيّين دمج بناتهم مع البنات الشرقيّات إهانة، وقرّر – بعد أن فرض عليهم الغرامات، التي لم تفد أيضًا في تنفيذ القرار – أن يسجن أهالي التلميذات بتهمة ازدراء المحكمة.

تم في شهر حزيران ٢٠١٠ اعتقال ٣٥ رجلًا حريديًا، من سكّان عمنوئيل، بتهمة الإخلال بأمر المحكمة وازدرائها. بينهم كانت أقلية من الأهل السفارديم الذين درست بناتهم في الفرع الحسيديّ. سبّب هذا الاعتقال مواجهة شديدة بين المحكمة العليا والسكان الحريديم، الذين تجنّدوا جميعًا، بأمر من كبار القادة الحريديم، لصالح المعتقلين. رافقت عملية اعتقال الآباء، مسيرة ضخمة شارك فيها مئات الآلاف، فغصّت شوارع بني براك والقدس بالاحتجاج ضد تدخّل المحكمة والسلطة في التعليم الحريديّ، وتعالت صرخاتهم بشعار «لا تمسّوا بمسيحي». حُمل المعتقلون على الأكتاف في أبهى ملابس السبت، ليتحوّلوا إلى ممثلين عن الجمهور الحريديّ كلّه، على مختلف أجزائه.

بعد أن وصل الاتفاق إلى طريق مسدود، تمّت بلورة حل وسط بين الأطراف وأطلق سراح الأهل. في السنة الدراسيّة التالية – وبتصديق من وزارة المعارف – أقيمت مؤسّسة تعليميّة منفصلة في مدينة عمنوئيل للتلميذات الحسيديات.

لم يوافق كلّ الحريديم حينها (واليوم) على طريقة إدارة المدرسة في عمنوئيل وعلى الفصل الذي كان هناك، وفي أماكن أخرى، بين الطوائف وبين القطاعات المختلفة وبين المولودين كحريديم والتائبين. رأى الكثير منهم في ذلك سلوكًا مرفوضًا يجب إزالته من المجتمع، كما أن الملتمسين في القضية كانوا من المجتمع الحريديّ. لكن الجميع اتفق على شيء واحد: الدولة ليست مخوّلة للتدخّل في العمل التربويّ الحريديّ.[١٩]

مظاهرة أخرى، الثالثة عددًا، كانت سنة ٢٠١٤ حول قضية التجنيد. عمومًا، ومنذ قيام الدولة لا يتجنّد تلاميذ المدارس الدينيّة للجيش، وضمن ذلك يقدّمون طلب تأجيل خدمتهم العسكريّة حتّى إنهاء دراستهم أو بعد أن يصلوا إلى جيل الإعفاء. في سنة ١٩٩٨، بعد خمسين سنة بالضبط من بلورة التسوية التاريخيّة على يد بن غوريون، قرّرت محكمة العدل العليا أنّه بسبب العدد الكبير من مؤجّلي التجنيد، هناك حاجة لتشريع مفصّل في هذا الشأن. وفي عام ٢٠٠٢، سنّ الكنيست «قانون طال» الذي حدّد أنّه بإمكان تلاميذ المدارس الدينيّة الاستمرار بالتعلّم فيها، أو أن يختاروا التجنّد للجيش أو التطوّع للخدمة المدنيّة. بعد مرور عشر سنوات، في عام ٢٠١٢، ألغت محكمة العدل العليا هذا القانون لأنّه يمسّ بالمساواة. قرّرت المحكمة أنّ التمييز بين الشاب الحريديّ والشاب غير الحريديّ، لا يمكنه أن يكون موجودًا في دولة ديمقراطيّة تتأسس على قيم المساواة. في عام ٢٠١٣، وعلى خلفية تأسيس الحكومة الـ ٣٣، التي كانت خارجة عن القاعدة ولم تشمل الأحزاب الحريديّة، عادت خشية حقيقيّة من تغيير الوضع القائم وسنّ قانون يُلزم بتجنيد الحريديم للجيش، حتى ولو جزئيًا. ومع أنّ المظاهرة لم تكن ضد المحكمة العليا فقط،

على عكس سابقتيها، إلّا أنّ محكمة العدل العليا كانت بنظر الحريديم العامل الذي أدّى إلى خلق أزمة التجنيد بإلغائها قانون طال سنة ٢٠١٢.

ينعكس انعدام الثقة المتواصل للجمهور الحريديّ بالمحكمة العليا في مؤشّر الديمقراطيّة السنويّ الذي ينشره المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة. بحسب معطيات المؤشّر، حوالي ٨٠٪ من الجمهور الحريديّ يعبّر عن انعدام ثقة أو ثقة بدرجة قليلة بالمحكمة العليا.[٢٠] وصل مستوى انعدام ثقة إلى حضيض غير مسبوق في مؤشر العام ٢٠١٦ حيث عبّر ٦٪ فقط من الجمهور الحريديّ عن الثقة في المحكمة العليا.

تبرز هذه المعطيات أكثر على خلفية الثقة الواضحة التي يمنحها الجمهور الإسرائيلي للمحكمة العليا، وهي أعلى بكثير من الثقة التي يشعر فيها المجتمع الإسرائيليّ تجاه غالبية المؤسّسات الأخرى.[٢١] كما أنّه في أوساط المجتمع الحريديّ ذاته يمكن توقّع وجود مستوى أعلى من الثقة في مؤسسات أخرى، مثل الحكومة والجيش.[٢٢] بكلمات أخرى: تؤشّر نسبة انعدام ثقة المجتمع الحريديّ بالمحكمة العليا إلى أزمة خاصة وطويلة بين المجتمع الحريديّ والمحكمة العليا، على عكس علاقة هذا المجتمع بالمؤسّسات الأخرى، وعلى عكس علاقة غير الحريديم بالمحكمة العليا.

ومع انعدام الثقة المذكور، يكون الابتعاد بين المجتمع الحريديّ والجهاز القضائيّ الإسرائيليّ أمرًا حتميًا، يدفع بالسكان الحريديم إلى الاستمرار بالانغلاق داخل جدرانهم مع تطوير أدوات مجتمعيّة بديلة. يمسّ هذا الواقع باحتمالات اندماج المجتمع الحريديّ بالحيّز الإسرائيليّ، وقد يؤدّي إلى تشويهات قانونيّة في حالات معيّنة وإلى أضرار في حقوق الأفراد وفي النهايّة إلى إضعاف الجهاز القضائيّ ذاته.

ج. رياح التغيير

يسعى هذا الفصل للادعاء بأنّ الصراع الطويل بين السكّان الحريديم والجهاز القضائيّ على أعتاب تحوّل حقيقيّ، وذلك على خلفية مشاركة متزايدة لحريديم في العالم القضائيّ. يدفع هذا التحوّل إلى تعميق شرعية جهاز القضاء الإسرائيليّ في نظر الحريديم وإلى بناء ثقة به.

منذ مطلع هذا القرن، فُتحت أبواب المؤسّسات الأكاديميّة أمام السكّان الحريديم. وخلال عقد واحد، تضاعف عدد الطلاب الجامعيّين الحريديم بألف بالمئة. جرى هذا بالأساس على خلفية وجود أحرام جامعيّة خاصّة تمنح الحريديم بيئة تعليم تلائم ثقافتهم. موضوع الحقوق هو على رأس قائمة مجالات التعليم.[٢٣] في بحث أجري بطلب من مجلس التعليم العالي، تبيّن أنّه في سنة ٢٠١٤ درست ٣٤٨ امرأة و٥٤٦ رجلًا موضوع الحقوق.[٢٤] كما يتبيّن من المعطيات أنّ هذا هو أكثر المواضيع المطلوبة عند الرجال الحريديم (وبفارق كبير عن المواضيع التي تليه)، ومن أكثر المواضيع المطلوبة عند النساء الحريديات.[٢٥]

تشكّل دراسة الحقوق أكثر المواضيع شعبيّة في التعليم الأكاديميّ الحريديّ لعدّة أسباب: يُعتبر موضوعًا رفيع المستوى ومحترمًا، فيه استنفاد لقدرة التحليل في الدراسة الدينيّة، وهذه حقيقة تسهم في شعبيّة موضوع الحقوق في أوساط الرجال الحريديم خرّيجي المدارس الدينيّة، ويمكّن من العمل وكسب الأرباح السريعة نسبيًا بفضل فترة التدريب القصيرة، كما يمكّن من العمل المستقل والمرن، والأهم– أنّه لا يتطلّب معرفة مسبقة في العلوم العامّة، وعلى رأسها الرياضيات والإنجليزيّة، وهي خلفية يفتقدها خرّيجو جهاز التعليم الحريديّ.[٢٦]

كيف تتماشى الشعبيّة المرتفعة لدراسة الحقوق مع خلفية الصراع بين السكّان الحريديم والجهاز القضائيّ؟ يمكن القول إنّ الأفضليات المذكورة لدراسة المحاماة، وتوافرها في «الأحرام الجامعيّة الحريديّة» المخصّصة، تشكّل وزنًا مضادًا. هذا على الرغم من أنّ جزءًا من الطلاب الجامعيّين الحريديم، لا يسعون للعمل في مهنة المحاماة بشكل مباشر، بل يدرسون الحقوق من أجل أن يترقوا في إطار الخدمة العامّة أو يسعون لفروع قضائيّة لا تشمل الترافع أمام المحكمة، مثل تنفيذ صفقات عقاريّة. وآخرون يسعون تحديدًا لدراسة الموضوع بهدف أن يكونوا صوتًا للجمهور الحريديّ في الساحة التي لم يكن مشاركًا فيها حتى الآن. في كلّ حال من الأحول، ستكون لدراسة الحقوق عمومًا، ولتأهيل الحريديم والحريديات كمحامين ومحاميات تحديدًا، تأثير مباشر على تخفيف الصراعات المذكورة بين المعسكرين، على عدّة أصعدة.

أوّلًا، يُحدث الخطاب القضائيّ المخترق للشارع الحريدي تغييرًا عميقًا داخل عالم القيم الحريديّ. في مقابل خطاب الواجبات الجماعيّ النابع من الأيديولوجيا الحريديّة، يتطوّر في الشارع الحريديّ خطاب فردانيّ، منبعه في القضاء

الغربيّ. كما يعمل عدد غير قليل من المحامين الحريديم في إطار خطاب الحقوق، في البيئة داخل المجتمع، وفي البيئة الإسرائيليّة العامّة. مثل منظّمة «بات ميلخ» التي تقدّم مساعدة ومأوى لنساء حريديّات، ومنظّمة «نوعار كِهَلَخا» الذي يهتم بمكافحة ظواهر التمييز الطائفيّ، والعيادة القانونيّة «حريديم لحقوق الإنسان» التي تأسّست في الحرم الجامعيّ الحريديّ في أكاديميّة أونو، إلى جانب جهات أخرى تعمل في التمثيل القانونيّ للمصالح الحريديّة أمام الدوائر العامّة. يؤدّي هذا الخطاب إلى تعميق شرعية الدوائر القضائيّة في الشارع الحريديّ، وتغيير نقطة التوازن بين المؤسسات المجتمعيّة والمؤسّسات القضائيّة الرسميّة.

ثانيًا، يؤدي التعرّف إلى الجهاز القضائيّ من الداخل إلى إزالة الحواجز ومنح الشرعيّة لإتاحة المحاكم بدرجة أكبر للسكّان الحريديم. يُخفّف وجود محامين حريديم ودخول اللغة القانونيّة إلى المجتمع الحريديّ الإحجام والخوف من الجهاز القضائيّ، وتمكّن الأفراد من استنفاد حقوقهم من خلال الاعتماد على وكلاء من داخل مجتمعهم.

ثالثًا، يؤدّي دخول الخطاب القانونيّ إلى داخل العالم الحريديّ، بالأساس في إطار الجهات والجمعيّات الحريديّة، إلى إسماع الصوت الحريديّ أمام محكمة العدل العليا وإلى مشاركة الحريديم، حتّى ولو بواسطة لاعبين ثانويّين، في اللعبة القضائيّة. هكذا مثلًا في الالتماس الذي قُدِّم للمطالبة بفرض المواضيع التعليميّة الأساسيّة على المدارس الدينيّة اليهوديّة، حيث طلبت نقابة الطلاب في الحرم الجامعيّ الحريديّ في أكاديميّة أونو أن تنضّم للالتماس كمجيبة على الالتماس.[٢٧] يعالج إسماع الصوت الحريديّ في محكمة العدل العليا، إلى حدّ كبير، الشرخ الذي وُصف في الفصل «ب» أعلاه.

د. تلخيص

منذ الأيام الأولى لإسرائيل، دخل الجهاز القضائيّ الإسرائيليّ في مواجهة مع المجتمع الحريديّ. أدّت هذه المواجهة إلى هبوط حاد في الثقة التي يمنحها الحريديم للمحكمة العليا. تعبّر القيادة الحريديّة عن انعدام ثقة عميقة لدرجة أنّها امتنعت عن المشاركة في مداولات مبدئيّة في محكمة العدل العليا، على الرغم من أنّها تؤثّر بشكل مباشر على المجتمع كلّه. لقد امتنع الحريديم، مثلا، عن المثول أمام المحكمة وتقديم الادعاءات طيلة العقد الذي تمّ خلاله تداول قضية تأجيل خدمة الحريديم في الجيش.

في ظلّ انعدام ثقة الحريديم بالسلطة القضائيّة، إحدى السلطات المركزيّة الثلاث، سيجد السكان الحريديم صعوبة بالاندماج في الحيّز الإسرائيليّ وتبني سلوكيات انصياع داخليّة. سيؤدّي البعد بين السكّان الحريديم والجهاز القضائيّ الإسرائيليّ إلى أن يستمر الحريديم في الانغلاق بين جدران مجتمعهم وتطوير أدوات مجتمعيّة بديلة. قد يؤدّي هذا الواقع إلى تشويهات قضائيّة في حالات معيّنة وإلى المسّ بحقوق الأفراد وفي النهاية إلى إضعاف الجهاز القضائيّ ذاته.

يشكّل التغيير الحاصل داخل المجتمع الحريديّ ذاته في العقد الأخير، والذي يقود إلى دخول الكثير من الحريديم إلى الأكاديميا لدراسة الحقوق ومهنة المحاماة، محفّزًا لتغيير الاتجاه. يؤدّي نمو خطاب الحقوق الليبراليّ داخل المجتمع الحريديّ إلى جانب خطاب الواجبات الدينيّ، إلى ازدهار منظّمات حقوقيّة داخل المجتمع الحريديّ وتعدّد الآراء داخله. وبهذا، يبدأ حوار مع الجهاز القضائيّ كلّه، وفي حالات معيّنة مع المحكمة العليا ذاتها.

تدريس الحقوق لمجموعة سكانيّة تفتقد غالبيتها إلى البنية التحتية لدراسة المدنيات، لا يمنح صندوق معدّات تشغيليّة فقط، بل يغيّر الخطاب داخل المجتمع الحريديّ. يمكن أن يخفف وجود محامين– وفي المستقبل حتّى قضاة– حريديم، يمكنهم أن يتواسطوا بين المجتمعين، إلى درجة كبيرة، المواجهة المذكورة، عن طريق زيادة الثقة وتعميق الشرعية للجهاز القضائيّ، وفي ذلك مساهمة للمجتمع الحريديّ وللجهاز القضائيّ كلّه.

ترجمة من العبرية: إياد برغوثي

الهوامش

١ إجمالي الذين أجابوا «لا يوجد عندي ثقة بالمرّة» أو «بدرجة منخفضة». تمّت معالجة البيانات من **مؤشّرات الديمقراطيّة بين السنوات ٢٠٠٢–٢٠١٦**. هذه المعطيات أعلى من معطيات عدم الثقة الحريديّة مقارنة مع المؤسّسات الأخرى. انظروا: تمار هرمان وآخرون، مؤشر الديمقراطيّة الإسرائيليّة ٢٠١٦. (القدس، المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة، ٢٠١٦).

٢ ٥٢٪ من المسلمين، ٧١٪ من الدروز، ٧٣٪ المسيحيّين.

٣ تمار هرمان وآخرون، **مؤشر الديمقراطيّة الإسرائيليّة ٢٠١٩**. (القدس، المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة، ٢٠١٩).

٤ م.ع.ع ٠٤/٥٠٢٦ ديزاين ٢٢ – **شارق ديلوكس أثاث م.ض. ضد رئيس فرع تصاريح العمل يوم السبت، قسم المراقبة وزارة العمل والرفاه**، ق.ح (١) ٣٨ (٢٠٠٥)؛ ق.م.ع.ع ١٧/٣٦٦٠ **الاتحاد العام للتجّار والمستقلين ضد وزير الداخلية** (نُشر في نڤو، ٢٠١٧/١٠/٢٦)؛ م.ع.ع ٠٣/٢٢٣٢ **فلانة ضد المحكمة الدينيّة اللوائيّة تل أبيب يافا**، ق.ح (٣) ٤٩٦ (٢٠٠٦)؛ م.ع.ع ٦٨/٥٨ **شاليط ضد وزير الداخليّة**، ق.ح (٢) ٤٧٧ (١٩٧٠)؛ م.ع.ع ٩٥/٥٠٧٠ **نعمات–حركات نساء عاملات ومتطوعات ضد وزير الداخليّة**، ق.ح (٢) ٧٢١ (٢٠٠٢)؛ م.ع.ع ٩٩/٢٥٩٧ رودريجز ضد وزير الداخليّة، ق.ح (٦) ٧٢١ (٢٠٠٥)؛ ١٠/٥٨٧٥ **الحركة التقليديّة ضد المجلس الدينيّ بئر السبع** (نُشر في موقع نڤو، ٢٠١٦/٢/١١).

٥ مثلا في مظاهرات السبت أو في النضال من أجل تعليم القادمين الجدد في السنوات الأولى للدولة. انظروا توم سيجف، ١٩٤٩– الإسرائيليّون الأوائل. (تل أبيب: كيتر، ١٩٨٤)، ص ١٨٨–٢١٨

٦ م.ع.ع ٩٢/١٠٠٠ باڤلي ضد المحكمة الدينيّة الكبيرة ق.ح (٢) ٢٢١ (١٩٩٤).

٧ المصطلح مجتمع الدارسين يوجّه للأيديولوجيا التي بحسبها كل رجل حريديّ عليه أن يخصّص حياته لدراسة التوراة، من دون موعد إنهاء محدّد. انظروا مناحم فريدمان، **المجتمع الحريديّ: الجذور، الاتجاهات، السيرورات**. (القدس: معهد القدس لدراسة إسرائيل، ١٩٩١.

٨ للتوسّع في هذا الموضوع انظروا حاييم زيخرمان، «حريديات إسرائيليّات في ثلاثة أجهزة»، **تربوت ديمقراطيت** ١٧، ١٣١ (٢٠١٧) (فيما يلي: زيخرمان «حريديات إسرائيليّات في ثلاثة أجهزة»).

٩ الحديث عن البلدات بيتار عيليت، كريات سفر (اليوم: موديعين عيليت)، عمنوئيل وفي مرحلة معينة مدينة إلعاد. انظروا لي كهنر، **تطوّر المبنى الحيّزيّ والهرميّ للمجموعة السكانيّة الحريديّة في إسرائيل** (أطروحة لنيل الدكتوراه في الفلسفة، جامعة حيفا–قسم الجغرافيا ودراسة البيئة، ٢٠٠٩).

١٠ م.ع.ع ٠٠/٤١٢٤ **يكتوئيلي ضد وزير الشؤون الدينيّة**، ق.ح (١) ١٤٢ (٢٠١٠) (فيما يلي: قضية يكتوئيلي).

١١ هذا ما كان مثلًا في قضية الفصل في المواصلات العامّة، انظروا: انظروا م.ع.ع. ٠٧/٧٤٦ **ريغن ضد وزارة المواصلات، ق.ح** (٢) ٥٣٠ (٢٠١١)؛ في قضية عدم إسماع النساء كمذيعات في محطة الإذاعة الحريديّة «كول برماه»، انظروا س.ا.م ١٤/٦٨٩٧ **إذاعة كول برماه م.ض. ضد كولخ– فوروم نساء متدينات** (نُشر في نڤو، ٩,١٢,٢٠١٥) وكذلك في موضوع «لافتات الحشمة» التي وضعت في مدينة بيت شيمش، انظروا التماس ١٧/٥٣٣٨ **رئيس بلدية بيت شيمش ضد فيليب** (نُشر في نڤو، ٢٠١٧/١٢/٤).

١٢ انظروا إيلان مرسيانو «عضو الكنيست: أهرون براك حوّل نفسه إلى العدو رقم ١» Ynet ١٤,٩,٢٠٠٦ .www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3303824,00 html.

١٣ بنيامين بار أون، **حريديم (خائفون) من «سلطة الشعب»**، (القدس، المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة، ٢٠١٢)، ص ٩٤.

١٤ انظروا آفي شيف، «القاضي براك: أريد أن أرى قاضيًا حريديًا في العليا»، موقع الانترنت **بحدري حريديم**، ٢٠١٥/٩/٣. في التقرير اُقتبس براك قائلًا: «أنا لا أفكر أن المحكمة العليا ضد الحريديم. نسبة الخسارات عند الحريديم ليست أعلى منها عند غير الحريديم».

١٥ يتسحاك روط «محكمة العدل العليا فوق الديمقراطيّة» يتد نئمان ١٩ (٢٠٠١/٥/١١). الادعاءات ضد إلغاء قرار تسوية التجنيد على يد محكمة العدل العليا، طرحها عدّة باحثين في القانون. انظروا مثلا يديديا شطيرن، «النشاط القضائيّ في ذروته»، **يديعوت أحرونوت** (٢٠١٢/٢/٢٦).

١٦ هكذا مثلا في قرار الحكم الذي ألغى التسوية بشأن تأجيل خدمة الحريديم في الجيش، والذي قامت على أثره لجنة طال. انظروا م.ع.ع ٩٧/٣٢٦٧ **روبنشتاين ضد وزير الأمن**، ق.ح (٥) ٤٨١ (١٩٩٨)، وكذلك عدد من القرارات الأخرى في قضايا الدين والدولة المذكورة أعلاه. مثلا في قضية **باڤلي**، م.ه. ٨٩؛ قرارات بشأن تركيبة المجالس الدينيّة انظروا قضية **كتلة ميرتس**، م.ه ٩٣، م.ع.ع. ٩٦/٥٠١٦ **حوزف ضد وزير المواصلات، ق.ح** (٤) ١ (١٩٩٧). قرار الحكم الأخير تناول موضوع إغلاق شارع بار إيلان في القدس للسفر أيام السبت، وسعى عمليًا لحل وسط بين الأطراف. مع ذلك، نقل الحسم إلى محكمة العدل العليا دفع الحريديم إلى هجوم ضده. على خلفية المظاهرة تجدر الإشارة إلى أن تلك الفترة كانت مهمة لسبب واحد: قضية أربيه درعي التي استمرت خمس سنوات كانت على وشك الانتهاء والحسم، حيث يالخلفية كان شعور عند الحريديم الشرقيّين أن درعي لوحق على يد النظام العلمانيّ والأشكنازيّ الذي كان ممثلاه الأساسيّان هما النيابة العامّة والمحكمة. وقد تمّ التعبير عن هذه المشاعر في انتخابات عام ١٩٩٩ التي حصل فيها حزب «شاس» على ١٧ مقعدًا. انظروا حاييم زيخرمان، **أسود أزرق–أبيض**. (تل أبيب: يديعوت سفريم، ٢٠١٤)، ص ٢١٧.

١٧ شاي آيزنبرغ «عقد على مظاهرة النصف مليون» موقع الانترنت **بحدري حريديم**، ٢٠٠٩/٢/٢٢

١٨ م.ع.ع ٠٨/١٠٦٧ **جمعية «نوعار كهلخاه» ضد وزارة التربية والتعليم** (نُشر في ناڤو، ٢٠١٠/٩/١٤).

١٩ انظروا مثلا كوبي نحشوني، «الراڤ عوڤاديا: لا تتوجهوا للدوائر القضائيّة». **Ynet** 20.6.2010 www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3907523,00.html.

٢٠ معتمد على معالجة معطيات مؤشرات الديمقراطيّة التي أصدرها المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة خلال السنوات ٢٠٠٣–٢٠١٥. في سنة ٢٠١٦ عرض مؤشّر الديمقراطيّة معطيات الثقة عند الجمهور الحريديّ بشكل منفصل. تمار هرمان وآخرون، **مؤشر الديمقراطيّة الإسرائيليّة ٢٠١٦**. (القدس، المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة، ٢٠١٦)، ص ١٦٥.

٢١ ياعل هدار، «ثقة الجمهور الحريديّ في مؤسسات الحكم في العقد الأخير» بارلمنت ٦٣ (٢٠٠٩). انظروا أيضًا هرمان وآخرون، **مؤشّر الديمقراطيّة الإسرائيليّة ٢٠١٦**، ص ٢١، حيث كُتب: «الفجوة الأكبر بين الجمهور الحريديّ والجمهور اليهوديّ غير الحريديّ يتجلّى في العلاقة مع المحكمة العليا: ٦١,٥٪ من الجمهور اليهوديّ غير الحريديّ يثقون بها مقالا ٦٪ فقط من الحريديم».

٢٢ هرمان وآخرون، **مؤشّر الديمقراطيّة الإسرائيليّة ٢٠١٦**، ص ١٨٥. نسبة ثقة الحريديم بالجيش كانت ٦٦٪ (٩٣٪ عند الجمهور اليهوديّ غير الحريديّ)؛ ٥٣٪ بالسلطات المحليّة (٥٥٪ عند الجمهور اليهوديّ غير الحريديّ)؛ ٣٤٪ بالشرطة (٤٣٪ عند الجمهور اليهوديّ غير الحريديّ)؛ ٢٨٪ بالحكومة (٢٩٪ الجمهور اليهوديّ غير الحريديّ)؛ ٢٥٪ بالكنيست (٢٨٪ عند الجمهور اليهوديّ غير الحريديّ)؛ ١٩٪ بالأحزاب (١٤٪ عند الجمهور اليهوديّ غير الحريديّ). كما يمكن أن نرى، في غالبية المؤسسات، هناك ملاءمة بين المجموعة السكانيّة الحريديّة والجمهور اليهوديّ غير الحريديّ. لكن ليس بما يتعلّق بالمحكمة العليا.

٢٣ جلعاد ملاخ، **عن طهارة اللقب– التعليم الأكاديمي في الوسط الحريدي**. (القدس: معهد فلورسهايمر، ٢٠١٤)، ص ٢٤–٢٣.

٢٤ مجلس التعليم العالي، **الخطة الخماسية لمجلس التعليم العالي–لجنة التخطيط والميزانيات للسكّان الحريديم للسنوات ٢٠١١–٢٠١٦: بحث تقييم وتوصيات للسنوات الخمس القادمة**، القدس، ٢٠١٦، ص ٥٢–٥١.

٢٥ انظروا مثلا يائير إتنجر، «المزيد من الحريديم يتوجهون لدراسة الحقوق»، **هآرتس** ٢٩,١٢,٢٠٠٥ .https://www.haaretz.co.il/misc/1.1070511

٢٦ أ ملحي و م. بارئيل. **أجتهدت فوجدت، صدّق: سمات التلاميذ الحريديم المدعومين من صندوق «كماح» في المسارات الأكاديميّة والمهنيّة**. (القدس: وزارة الصناعة، التجارة والتشغيل، ٢٠١٢)، ص ٢٠–١٩.

٢٧ م.ع.ع. ١٠/٣٧٥٢ **روبنشتاين ضد الكنيست** (نُشر في نڤو، ١٧,٩,٢٠١٤).